تاريخ الشعوب التي لا تاريخ لها ..

هنري مونيو

فيما قبل ، كانت هناك أوربا . وكانت هي كل التاريخ ، وعن بعد ، أذن لبعض « الحضارات الكبرى » أن تأخذ مكانها على هامش مملكة كليو بسبب نصوصها وبقاياها المعمارية وأحيانا لعلاقات القرابة أو التبادل أو التوارث التي كانت تربطها بحضارتنا الام اليونانية ـ اللاتينية ، وأحيانا أخرى باعتبار ضخامة الكتل البشرية التي واجهت بها النفوذ الاوربي والنظرة الاوربية . وقد حضيت هذه الحضارات باهتمام عدد من المستشرقين الشغوفين بفقه اللغة والحفريات والذين انتهوا الى التركيز على « الثوابت الروحية » . أما ما تبقى من الانسانية فاقوام بدون تاريخ : هذا ما أجمع عليه الكل : من رجل الشارع الى الكتب المدرسية والجامعة .

الا أنهم غيروا لنا كل هذا . مثلا ، منذ فترة تتراوح بين العشرة والخمس عشرة سنة ، اقتحمت افريقيا السوداء مجال المؤرخين . ما الذي حصل ؟ وكيف أصبح ذلك من قبيل الممكن ؟

لقد تمت تنحية تلك الشعوب العديدة بطرق مختلفة . فهناك من جهة حكم مسبق : هي شعوب لم تنجز ولم تخلد شيئا يذكر قبل مجيء البيض و « الحضارة » ، فالتوحش اذن فترة عقيمة يمكن نعتها بما قبل التاريخ . نحن أمام احدى الصور المبسطة والمشوهة التي تدعم مفهوم « عبء الرجل الابيض » . واذا كان هذا الموقف يختلف في حدته ، فانه كان واسع الانتشار، ومن شأنه أن يقضي على بذور حب الاستطلاع التاريخي اذ كان من قبيل البداهة أنه ليس هناك مادة تستدعي البحث .

ومن منظور مغاير ، كان الفلاسفة يضعون خارج التاريخ كل المجتمعات التي لم تعرف الدولة (باعتبار الدولة هي التعبير الواضح عن عملية البحث عن معنى وعن ديمومة ذلك المعنى) وأيضا كل المجتمعات التي اتسمت بالتكرار أو بالاضطراب غير الهادف دون أن تعمل على اقامة بناء واع

وتدريجي .

كانت تلك الشعوب تدرس في « حاضرها الاتنوغرافي » ، ذلك الماضي الذي لا يزال هناك ، والذي يمكن معاينته قبل انقراضه . فغالبا ما تصف الاثنولوجيا وضعية « تقليدية » للمجتمعات يطبعها الجمود ، وتصلح لان توضع في الارشيف أو في متحف الثقافات ، وتكون موضوع دراسات الثقافة المقارنة . واذا كانت الانتربولوجيا الاجتماعية الانجليزية أكثر تبلورا فقد وضعت التاريخ بين قوسين أيضا ، واعتمدت تحليلا بنيويا ووظيفيا للمجتمعات ، وفق مفهومي التزامن والتوازن .

ورغم كل ذلك ، كتب نوع من التاريخ على يد حفنة من المستكشفين والعسكريين والمبشرين والاداريين : فهم وجدوا وثائق واستعملوها لتوضيح الهجرات وأشكال الهيمنة السياسية والتبادل الثقافي . كان بعضهم جديا ، وتميز معظمهم بالتجريبية أو العصامية ، وهم يبحثون في عزلة ، دون صدى ودون سند جامعي .أما المدارس الاثنولوجية من النوع « التاريخي ـ الثقافي» ، وهي أكثر صلابة في البلدان الناطقة بالالمانية وفي الولايات المتحدة الامريكية فقد اهتمت باعادة تركيب تاريخ الثقافات المتتالية مع ما واكبها من أشكال الانتشار والتأثير المتبادل ، نحن هنا أمام أبحاث جزئية من ناحية المنهج ، تشخص كيانات ثقافية وليس فئات اجتماعية ملموسة . ثم جاءت الدراسات حول « التثاقف » : وكان تركيزها على عمليات الاتصال الثقافي وليس فقط على نتائج ذلك الاتصال . وقد أعطى هذا المنحى أعمالا أقرب الى المنظور التاريخي ، الا أنها تنزع الى التحليل الميكانيكي وتستوعب الجوانب النفسية أكثر من اهتمامها بالخصائص الاجتماعية والعلاقات الشمولية للمجموعات المعنية .

لقد تغيرت الظروف أخيرا في كل تلك الجبهات . فكان من الطبيعي أن ينقض النضال ضد الاستعمار الادلة التي ظلت تبرر الاخضاع ، فبعد التنكر لماضي الاهالي أعيد الاعتبار لذلك الماضي وأصبح موضع تمجيد . وأدى التغير العميق في العلاقات بين المستعمرين (بكسر الميم) والمستعمرين (بالفتح) الى زحزحة المفاهيم والاحكام الجاهزة ، وحلت مكانها مفاهيم مطابقة للأسلوب الجديد للعلاقات اللامتكافئة ، وهي ليست ذات قيمة أكبر ، لكنها لا تنفي التاريخ ؛ ومن الايجابي أن الشعوب المستغلة ، في محاولتها لاستعادة ذاتها ، رأت ضرورة تمثل أشكال التراث الذي يحددها ، وهو تمثل يتجاوز الموقف العاطفي ويتطلع الى الواقعية والوضوح ، وبتعبير آخر ، الى الفهم العقلاني . وفي نفس الوقت نرى الغرب يتنبه فجأة لمبادرات العالم الثالث ووزنه في سير الاحداث ، فتأخذه الحاجة الى الادراك والفهم . ومن

المؤكد أن الاحكام المسبقة القديمة لا تختفي بسرعة وفي كل مكان ، لكن الاهم هو أن حب الاستطلاع التاريخي أخذ مكانه وأن تاريخا نقديا صار يبلي الادوات التي كانت تعوزه .

وعرفت الاثنولوجيا والانتربولوجيا من جهتهما بعض اعادات النظر المجدية، اذ لم يعد بعض الباحثين يرون في موضوع دراساتهم معالجة لبقايا ، أو لتشكيلات وظيفية أو لمجرد استعارة لسمات ثقافية ، بقدر ما أصبحوا يتمثلون مجتمعات متازمة في طور الانحلال أو اعادة التشكل حسب المعطيات الخاصة لتبعيتها ومتانتها السابقة . هذا الاعتبار للوضعية والتغير والحركة بلغ بالتدريج الى فترة ما قبل الاستعمار ، والهم منهجية جديدة في علم الاجتماع تهتم بالتوترات وديناميات المجتمعات - واذا كانت مدارس اخرى قد طورت التحليل البنيوي وأعادته الى الصدارة ، أو حدثت مفهوم « المجتمعات الباردة » التكرارية والمفتقرة الى الوعي التاريخي ، اللابرومثيوسية . واذا أصبحنا نرى بعض أدبيات التنمية الحديثة تستعمل صورة فضفاضة لنموذج « المجتمع التقليدي » ، فالمهم هنا هو سقوط حاجز ، وايجاد بديل ، وامكانية استفادة البحث التاريخي من ثمار التفكير الانتربولوجي (1) .

ان البحث التاريخي ينمو في اطار اهتماماته الخاصة ، واذا أخذنا كمثال الاعمال المتعلقة بافريقيا السوداء ، نلاحظ كثافة التحولات التي عرضنا لها : ففيما بين 1950 و 1960 حلت ابحاث نقدية منظمة مكان المجهودات التي كانت فيما قبل مبعثرة بفعل المواجهة الدولية (2) ، واشتد الاهتمام بالرؤيا المنهجية (3) .

فما هي وسائل البحث الجديدة ؟

تكمن وسائل البحث التاريخي في جانبين متداخلين لا فكاك فيما بينهما : فهناك المواد الوثائقية، وهناك النشاط الفكري (اشكالية ، نقد ...) الذي ينقب عن تلك المواد ويحققها ويستثمرها .

ويمكن أن نميز بين نوعين من الوثائق . فهناك تلك التي تنشأ عن الاتصال بين الناس ، وهي وثائق تتحدث ، وتشتمل على خطاب ما (وقد ساد الظن أحيانا بأن قراءتها كافية) ، وهي في الواقع ذاتية ومتحيزة . أما النوع الثاني فيتكون من الوثائق المحايدة : آثار معمارية أو عناصر مادية وغير مادية يستطيع المؤرخ أن يعطيها قيمة الرمز أو الحجة أو الشاهد .

يتخذ الاتصال بين الناس عدة أشكال : فهو شفوي أو مكتوب أو تشكيلي أو حركي أو موسيقى أو ايقاعي ، ويتم الاحتفاظ به عن طريق التخطيط أو الذاكرة . وتختلف هذه التقنيات من حيث أبعادها ووسائل استعمالها ومقاومتها للاندثار ، وبالتالي فهي تتفاوت في قدرتها على ايجاد

مصادر تاريخية تنطبع بالديمومة . وتتوفر المجتمعات التي تجهل الكتابة على روايات شفوية (Traditions Orales) ، فهل يمكن اعتبار هذه الاخيرة من قبيل المصادر التاريخية ؟ لا يجوز تقييم الطابع الشفوي (l'oralité) والذاكرة قياسا الى ما يماثلانه في المجتمعات التي تستعمل الكتابة في شؤونها الهامة . فكل مجتمع يحتاج الى صيانة معارفه وطرق تعبيره ، ومتى تعلق الامر بمصالحه الحيوية وقيمه الاساسية وآثاره الهامة ، فانه يضمن لتلك التقنيات أفضل شروط الفعالية . واما اذا كانت الذاكرة والطابع الشفوي هشين ونزويين ، فسيتعذر علينا أن نفهم كيف احتفظت مجتمعات دون مكتوب بممارسات وانجازات سياسية واقتصادية وثقافية معقدة ودائمة ، وذلك ما حصل بالفعل .

هذه الملاحظة غير كافية ، اذ لم تنفعنا سوى في التخلص من رفض لا عقلاني . ان مفتاح استعمال الروايات الشفوية أو تجاهلها لاغراض البحث التاريخي لا يكمن في مسالة « جديتها » بل في الظروف الاجتماعية الملموسة التاريخي لا يكمن في مسالة « جديتها » بل في الظروف الاجتماعية الملموسة انشأتها واستمراريتها واستعمالها، وكلما تغاضينا عن تلك الظروف الا وظل تقييم منهجية البحث مجرد هراء .

اننا نعني بالرواية الشفوية كل ما ينتقل بواسطة الفهم والذاكرة . ويتعلق الامر أحيانا بمعرفة غامضة يتوفر عليها كل مجتمع ، وتختلف في مدى انتقالها عن طريق التربية وظروف العيش . الا أن معلومات أكثر تخصصا لا تخضع لطرق ثابتة في التعبير وليست محصورة من الناحية الاجتماعية نجدها تتصل بعدد محدود من الاشخاص ، ويكون هؤلاء مخبرين ذوي حظوة ويمكن جمع تلك المواد بواسطة استجوابات تواكب التساكن الطويل او تنجز باستمارات مهيأة تعبأ بطريقة كثيفة أو واسعة : فعلى سبيل المثال نتصور استطلاعا حول روايات الاصل (Traditions d'origine) في عدة قرى تقع في منطقة معينة ، وذلك قصد استعمالها المنهجي في تاريخ التعمير (4) . وكلما اتخذت هذه المعارف مضامين ثابتة ومحددة ومتميزة تستعمل في ظروف معينة ، وبالاحرى اذا اتخذت أشكالا ثابتة ، أمكن اعتبارها من قبيل الوثائق والآثار ، وبالتالي أمكن تصنيفها : فهناك الحكايات (وهي تاريخية أو ملحمية أو أسطورية أو ميثولوجية او تفسيرية (étiologiques) ، وهناك اشجار النسب أو لوائح مفيدة أخرى من الاسماء ، وهناك السوابق والمبادىء القانونية . والصيغ والاشعار والخرافات والطقوس والمراسيم ، الخ ... ويجدر التنبيه الى أن كل مجتمع يصنف بطريقته الخاصة ، وفي ذلك دلالات هامة ، كما ان الروايات تقوم بوظيفة اجتماعية معينة ، ويسهر أحيانا أناس

مختصون على صيانتها واستظهارها ، وهم أعضاء تعينهم المجموعة العائلية، او وجهاء ، أو أشخاص ينتمون الى فئات اجتماعية مغلقة الـخ ... ومـن الضروري أيضا تحديد المجال الاجتماعي الذي تغطيه تلك الروايات (عائلة ، قرية ، عرق ، فئة اجتماعية مهيمنة ، مجال ثقافي ...) ومدى التعايش او التعارض بين الروايات المتنافسة أو المتميزة ، وكذلك كثافتها بالنظر الى مستويات التنظيم الاجتماعي .

وتخضع المادة الشفوية لعوامل محددة اكثر دقة من النواحي الالسنية والثقافية والاجتماعية . فاذا كان تعبير ما يحظى بالتقبل والصيانة ، فهذا يعني أن المجموعة، أو سادتها على الاقل، يقدرون ذلك التعبير أو يستعملونه. ويرتبط كل تعبير مقنن الشكل بضرورات تقوية الذاكرة (Mnémotechnique) وهي تختلف حسب بنية اللغة . والاحتفاظ بالرواية الشفوية يتم لاسبـاب ليست بريئة ، وبواسطة ذاكرة أناس يعيشون داخل مجتمع معين ويتصرفون طبقا لذلك . هناك بالتالي عملية تكييف تتم في مراحل مختلفة ، مما يحتم نقد الرواية الشفوية بدءا بظروف التقاطها وجمعها ثم « رجوعا » الى حيثيات نشأتهـا .

ورغبة في توضيح عرضنا ، سنميز بين ثلاثة مسالك في نقد الروايات الشفوية ، فالنقد « النصي » عبارة عن محاولة تقييم للمادة الوثائقية مضمونا وشكلا ، من حيث وفاؤها للاصل وصحتها ، وكذلك لفهمها الحرفي . وتتطلب هذه العملية مراقبة ظروف واساليب جمع الروايات المعنية ، وفحص شروط انتقالها : فهناك ضمانات الانتقال (تعليم ، تمرن ، جوائز أو عقوبـات ، عناصر تقوية الذاكرة ، الخ ...) ، وهناك أساليب المراقبة عند الاستظهار ، وأخيرا وتيرة وخصائص اعادة الانتاج ... وتتطلب العملية نفسها دراسة داخلية للنص ، وتمثل مميزاته الالسنية ، وانسجامه ... وقد تساعد الدراسة المقارنة لنصوص مختلفة من نفس الرواية على استنباط سلاسل النقل (او الارسال) (Transmission) (وكذلك الشأن بالنسبة للأخبار المجردة) (5) .

أما النقد « السوسيولوجي » فله اهمية اساسية . ان اية رواية شفوية لا تستمر الا اذا كانت تؤدي وظيفة ما : فبعضها مسل او فني ، وبعضهـا تقريظي : مثلا تمجيد رجل أو عامل .. وقد تكون الروايـات ايديولوجيـة وسياسية (تاكيد ، وشرح وتبرير نظام اجتماعي أو نفوذ فئة اجتماعية أو سلالية ، أو اسرة حاكمة ، أو تفوق البعض على الاغلبية ، او شبكة العلاقات بين مجموعات ...) وقد تؤدي الروايات وظيفة عملية (مثل تحديد حقوق الاشخاص أو المجموعات على الاراضي ، أو على التسيير ... أو توضيـح السوابق القضائية ، أو تعيين الطقوس الضرورية ...) ، الخ ، وبالنظر الى

هذه الاهداف ، قد تذكر عرضا بعض الحكايات والاحداث : هجرات ، أقدمية في الاستقرار ، أشجار للنسب تحدد مواقع كل على حدة ، مغامرات ، عمليات اقتسام السلطة ... وقد بينت التجربة أن هذه الاحداث لا تعرض في الغالب في شكل ذكريات ، بل هي وسيلة لكشف وضعيات معاصرة ، وقد تحور بطريقة « ملائمة » اذا ما تغيرت تلك الوضعيات . لقد أصاب بعض الانثربولوجيين حين أقروا بأن النصوص الميثولوجية وأشجار النسب تلعب دور « المواثيق الاجتماعية » في المجتمعات النسلية حيث تعبر لغة القرابة عن جوهر العلاقات الاجتماعية . فهل بامكان المؤرخ أن يعتمد في بحثه على « ظواهر » قد تكون عرضة للتحوير ، بل قد تختلف بصفة كاملة ؟ ان الادانة هنا غير حتمية . فهناك حالات مشابهة ، لا يعتمد فيها على تحرير الروايات الشفوية لتلبية الحاجيات الاجتماعية . وقد أبرزت بعض المقارنات صحة ما ورد في تلك الروايات . ليست كل الروايات مجاملة للحاضر بفعل تحوير محتواها فقط ، اذ ليس « الميثاق » دورها الوحيد . وبامكان بعض الروايات (العائلية مثلا) أن تكون صحيحة بسبب ميلها الى الواقعية ، فالحقيقة نفسها قد تكون وظيفية . اذن ، عوض أن نطبق بطريقة آلية قاعدة الرفض أو التقويم ، علينا أن نجيب ، في كل الحالات ، عن التساؤل التالي : اية وظائف تؤديها الرواية ؟ وفي أية ظروف ؟ آنذاك يصبح من الممكن اكتشاف نوعية التحريف أو التزوير الذي تعرضت له الاحداث المتناقلة . واذا ما اقتضى البحث اهمال الاحداث الظاهرة وساعد على تبيان بعض الجوانب من صراع المصالح وما يواكبه من تحوير للتصورات ، فان المؤرخ لا يكون قد أضاع وقته سدى . ويجب أن ينصب الاهتمام أيضا على حفاظ الروايات (Traditionistes) (أصلهم الاجتماعي ، وضعهم ، دورهم) وكذلك على ظروف استقرارها واستخدامها . فمن شأن هذه الخصائص السوسيولوجية أن تحدد المعالم الشكلية والادبية ، والقيمة الوثائقية لذلك النصوص (6) .

أما النقد « الثقافي » فيأخذ بعين الاعتبار المقاييس الادبية والجمالية ، والكيفية التي تتوزع بها الاصناف وتنظم بها الامكانيات التعبيرية ... أضف الى ذلك القيم ، والاحكام الاخلاقية ، والاشكال السائدة في التماثل والعقلنة ، والمخططات التي تتحكم في صياغة التعابير الاجتماعية والتاريخية والطقوسية ... وكذلك أنواع التفكير والتأويل ، والانماط التصورية التي تحدد تمثل الواقع ... وبصفة خاصة ما يمكن أن يوحي به مصطلح « فلسفة التاريخ » . أشكال تمثل العلاقة مع الماضي ومع الزمان ، وعلاقتهما بمسألة السببية ، والاساليب المتبعة في قياس الزمن .. فقد يكون الفكر ميثولوجيا

أكثر منه تاريخيا . ومع اعتبار انسجام « نسق الرموز الثقافية » (Code) لا يجوز أن نسلم بأن المجتمعات تستعمل نوعا وحيدا من « الوعي التاريخي » لا يتغير حسب الظرف الوظيفي والايديولوجي وحسب مستويات الواقع الاجتماعي . ومن المؤكد اننا نخطيء اذا أخذنا أحداثا ووقائع واردة ضمن شبكة من الاساطير والرموز ، ووضعناها مباشرة داخل نسق كرونولوجي (تعاقبي ـ تاريخي) وسببي . فلنتصور رواية تتحدث عن أسرة حاكمة : يمكن لهذه الوثيقة أن تكون تاريخية في مظهرها مع أنها مجرد اسقاط لنموذج ما ، حيث يعوض التاريخ (وهو دوري وبنيوي) بايديولوجيا تهدف الى دعم نظام سياسي يوصف بالخلود . هناك العديد من الحكايات التي تعرض لأصول دولة معينة أو للقسمة الاجتماعية ، وليست لها في الواقع أية فائدة في التعريف بالاحداث التاريخية ، بقدر ما لها من قيمة رمزية (مثلا مجيء بطل ينشر الحضارة) ،فهذه الرواية غير صالحة لكتابة تاريخ الاحداث بل يمكن استعمالها لوضع تاريخ التصورات والايديولوجيات المؤسسة للنظام الاجتماعي . وحتى في الروايات « التاريخية » ، تتعدد طرق الربط الزمني . فاذا راقبنا طبيعة وتناسق فصول الاحداث وسببيتها ، سهل علينا اكتشاف أنواع المغالطة والتحوير التي يمكن أن تصيب الروايات خلال تناقلها . فالمؤرخ مطالب بالقيام بالنقد الداخلي لهذه الوثائق . وبدراسة مجموع المادة الشفوية أو الاتنوغرافية قصد البحث عن أنساق المصطلحات والمجال السيميائي للمفاهيم السائدة . والايديولوجيات التحتية ، وانماط التفسير والتبرير كما يجدر بالمؤرخ أن يحلل وفقا للمنهج البنيوي المواضيع التي تبرز عبر النصوص بطريقة ملحة . ومن شأن النقد « الثقافي » في بدايته أن يتمعن في فترة جمع الروايات كي يتأكد من مدى « التثاقف » الحاصل (ان كان هناك تثاقف) أو مدى انبثاق معارف أجنبية (7) .

ان التاريخ لا يتحدد بالترتيب الزمني الذي يعطيه للوقائع الانسانية ، وليس من البديهي أن هذا العلم ، وما يقترحه في مضمار حركة المجتمعات ، ينحصران في زمن متواتر يقاس باستمرار . لكن في المقابل ، يلتقي المؤرخ أثناء عمله بالحاجة الى تدقيق الموقع الزمني للوقائع التي يدرسها . والرواية الشفوية ليست دائما قابلة لتلك العملية ، فيستنجد المؤرخ أحيانا بالتحري اعتمادا على مصادر أخرى في حالة توفر وثائق مكتوبة تتحدث عن نفس الوقائع ونفس الاشخاص ؛ وفي حالات أخرى يستغل العناصر المتكررة في البنية الاجتماعية اذا كانت محفوظة أو أمكن التعرف على دوريتها : فهناك لوائح أصحاب المناصب ، وطبقات الاعمار ، وهناك على وجه الخصوص أشجار النسب على شرط أن تكون قد نجت من التحوير الوظيفي وأن تؤكد

الدراسة والتحري عدد الاجيال المسرودة وان تسمح معرفة الظروف الاجتماعية والثقافية للبيئة بتحديد تقريبي لمعدل عمر الجيل الواحد .

ومن الضروري أن ننتبه الى امكانية تواجد « ازمنة » مختلفة في الرواية الواحدة ، ازمنة تتصل بوظائف وتصورات مختلفة ، كما يؤثر على استعمالها ومصداقيتها : فهي ازمنة ميثولوجية او اسطورية ، او ازمنة الماضي البعيد حيث ينعدم البعد الكرونولوجي ... فنجد شخصيات مذكورة في ظروف غير مطابقة . وهناك اخيرا الزمن التاريخي : وهو ينطبع تارة بالاستمرارية ، وتارة اخرى يتالف من أجزاء منسجمة في حد ذاتها لكنها غير متصلة فيما بينها نظرا لارتباطها بمعطيات اجتماعية وذهنية مختلفة ، او لتموضعها في نقط استدلال مختلفة في الذاكرة الجماعية . فبهذه الطريقة يوضع العامل مبجل في عظمة البدايات ، أو يجد المؤرخ نفسه امام روايات لها بداية ونهاية دون ان يكون لها وسط (8) .

لقد أصبحت الرواية الشفوية مادة لتاريخ « الشعوب التي لا تاريخ لها » لانها تشكل مصدرا اصيلا تتوفر عليه جل تلك المجتمعات . لكنها تتفاوت في تنوع المعلومات التي تزودنا بها ، وتتفاوت في حجمها ، وهو دليل في اغلب الاحيان. وتختلف اهميتها وطبيعتها حسب انماط التنظيم الاجتماعي والتشكيل الثقافي لكل مجموعة بشرية . فقد لوحظ مثلا ان بعض المجتمعات ذات السلطة السياسية المتمركزة تنشىء وتستهلك الروايات الشفوية بكثرة . وقد ادت التقلبات الحديث الى ضياع الروايات (كلا او جزءا) او تضاؤل امكانيات نقدها التاريخي . ومع ذلك فنحن أمام مصدر قابل للاستعمال ، وهو لا زال يتوفر على مناطقه البكر ، وييسر لنا التعرف على ايقاعات وتصورات ووقائع مجتمعات متنوعة وعلى امتداد بضعة أجيال واحيانا بضعة قرون .

مع التقدم الحديث في استثمار الرواية الشفوية لاغراض البحث التاريخي، اتسعت عملية النشر النقدي الذي التزم بقواعد رصينة في النسخ والترجمة والتمييز بين الوثيقة والتعليقات ، كما يعمل على اعطاء كل الايضاحات المفيدة حول ظروف جمع الروايات ، ويهتم بتوثيق اشرطة التسجيل ... وباختصار تتخذ كل الاجراءات التي تساعد الباحث على المراقبة واعادة الاستعمال النقدية (9) .

هناك وسائل اتصال يمكن أن تتضمن انواعا أخرى من المصادر : ما هو ايقاعي وموسيقي (ان كان على اتصال وثيق بالرواية الشفوية) ، وفي بعض الحالات توجد وثائق تشكيلية : أبواب وكراسي منحوتة ، وخيزرانات منقوشة ، وفن الزخرفة ... على ان يكون من الممكن التوصل الى فهم لغة تلك الوثائق . لكن الاساس يكمن في الشفوي والمكتوب . ولا يجوز تجاهل دور

المكتوب في مسار تاريخ « الشعوب اللاتاريخية » . كيف ذلك ؟

لم تكن الكتابة مجهولة عند بعض تلك الشعوب ، وكان على الاهتمام الجديد بتلك المجتمعات أن يجدد أو يدفع عملية التنقيب المنهجي عن مصادرها المكتوبة ، ودراستها هي أيضا بروح نقدية . وينطبق ذلك على المجتمعات الافريقية التي اعتنقت الاسلام واستعملت الكتابة العربية منذ عدة قرون في مؤلفات تاريخية أو أدبية أو قانونية ـ تطبيقية . بل استعملت بعضها اللغة المحلية (البول ، الهاوسا ، السواحلي) .

لكن معظم العطاء الجديد يأتي من المصادر الاجنبية ، الاوربية على الخصوص ، مع أن الحضارات الاسيوية والاسلامية شهدت هي الأخرى على شعوبها الغريبة وشجع حب الاستطلاع التاريخي على البحث الكثيف في المصادر التي تركها المبشرون والتجار ورجال الادارة والرحالة منذ القرن الخامس عشر . وفي أوربا لا زالت مراكز المستندات ، والخزانات ، والمنشورات الغامضة تقدم مادة غزيرة لم يتم استثمارها بعد . هناك بالطبع مواد غير ذات قيمة : اما سطحية أو لانها تفيد كتابة تاريخ المستعمرين (بالكسر) أكثر من غيرهم ، لكن نجد مع ذلك كثيرا من المعلومات القيمة الناتجة أحيانا عن دقة الملاحظة والنسبية والاحترام ، وترجع بالاساس الى تفهم المصالح في وضعيات تتطلب اعتبار الاهالي بمثابة فرقاء والتعرف عليهم بواقعية ، وفق منظور عملي (10) . أما المصادر السردية التي نشرت في حينها (رحلات، كتابات اتنوغرافية ، تاريخية أو جغرافية) فهي جديرة بالاهتمام اذا أعيد فحصها من خلال نقد يتمعن في اندراجها ضمن صنف معين تحدده عوامل عدة : البيئة الثقافية ، والجمهور ، والاذواق ، والعادات الفكرية : نذكر مثلا الرواسب القديمة التي تؤثر في الملاحظة ، وتعود المؤلفين القدامى على النقل عن الآخرين . وتحيط عملية النقد بالمواضيع الرائجة خلال الحقبة المدروسة، و « الصورة » العامة التي تتكون أو تفرض نفسها عن العوالم البعيدة ، والقيم والمفاهيم المرجعية لدى أمة ما ، أو فترة ما، أو فئة اجتماعية ـ فكرية ما (11) وباختصار ، كل الجوانب المتصلة بالمؤلفين والتي تساعد معرفتها على « القراءة » الملائمة لشهاداتهم .

ان المجتمعات المدروسة هي أيضا موضوع « قراءة » معمقة . فاذا كان الباحث على اطلاع صميمي بنسق الرموز الثقافية لمجتمع معين ، أمكنه أن يعيد استعمال المواد التي تتضمنها المصادر المكتوبة بوجهات نظر أوربية ، وفي ذلك اغناء للتاريخ « التفهيمي » . ولا نوحي هنا بأن ذلك هو الهدف النهائي للتاريخ ، أو أن علم التاريخ مجبر على الاختيار بين تجميع الرؤى التاريخية (أو اللاتاريخية) غير المتناسقة ـ وتلك انتقائية غير مشجعة ـ

ووضع كل تاريخ الانسانية في قالب نسق الرموز الثقافية الغربي . بل نعتبر أن التباعد النقدي الذي يتخذه المؤرخ تجاه كل مجتمع وكل حقبة ، يمر دائما عبر أكبر قدر من الاحاطة التفهمية ، وفيما عدا ذلك سقوط في المغالطة التاريخية (I2) .

وقد ساعدت تجربة الملاحظة والتحليل الاثنو ـ سوسيولوجيين (انساق القرابة والانساق الدينية ... وأشكال الاندماج والصراع التي تعتمل داخل الوحدات الاجتماعية ...) . وكذلك تجربة الدراسة الآنية للوضعيات السوسيو ـ تاريخية من النوع الاستعماري ، نقول ساعدت على اعادة النظر في فهم أوصاف وأحكام الشهود الاقدمين ، اذ هناك بنيات ومسلسلات لا ينكشف ترابطها عند القراءة السريعة لملاحظات مبعثرة وسطحية حول نماذج من السلوك ظلت حتى ذلك الحين قليلة الدلالة (I3) .

ونشير أخيرا الى أفضلية الحالات التي تلتقي فيها مجموعة من الروايات الشفوية المحلية مع مجموعة من المصادر الاوربية المكتوبة : فقد تم ذلك مثلا في ساحل خليج غينيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . هناك اذن نوعان من المصادر قد يكونا جزئيين أو هشين اذا كانا معزولين ، لكن اقامة المواجهة بينهما حرية بتعرية العديد من خصائصهما : شكل الاصالة ومواطن الاهتمام بالنسبة للمصادر المحلية ، والمعطيات الزمنية والمكانية الدقيقة ، ومواطن الاهتمام و « الحكم المتباعد » في المصادر الاجنبية ، وكذلك جودة و « هفوات » كل من النوعين .

وضمن الوثائق من النوع الثاني ، أي تلك التي لا تاتي من الاتصال بين الناس ، هناك الآثار المادية التي تشكل ميدان الحفريات ، وهي أكثر العمليات التاريخية دقة وتعتبر بمثابة باليو ـ اتنولوجيا ، وتعطي فوائد كثيرة ، وتتيح التمكن من عمق تاريخي كبير اذا ما قورنت بالبقايا الحديثة من مصادر مكتوبة أو شفوية . فالحفريات اذن أفضل ضمانة لتقدم تاريخ « الشعوب التي لا تاريخ لها » . الا أننا لن نتعرض لها هنا أكثر لان آفاقها وتجديدها وأشكالها لا تدخل في نطاق بحثنا (I4) .

تعطي الاحاطة بالواقع الاجتماعي والثقافي في الحاضر أو الماضي معلومات تتعلق بالاوضاع والاحداث السابقة .

ان بعض طرق البحث لا تؤدي الى اليقين بسبب النظرية التي تبررها او الوصف الميكانيكي الذي يعطى لها ، بقدر ما تستفيد من شبكة المعطيات التي تبعث على تاكيد المناهج المتبعة عند تطبيقها على حالات خاصة : مثلا ، العثور على سمة غير وظيفية ثم الخلوص الى أنها مجرد أحفور ، أو على بعض الجوانب من مركب مؤسسي ابرزه التاريخ والاثنولوجيا على الوجه

الكامل في اماكن أخرى . ثم الخلوص الى وجود المركب ذاته ...

وتحاول دراسة التوزيع التفاضلي للسمات ومركبات السمات السوسيو ـ ثقافية أن تستخرج من اتساع مجال تلك الخصائص ومن موقعها في منطقة ما معلومات حول أصلها وانتشارها وأقدميتها ، وأشكال التبادل والقرابة بين المجموعات الثقافية مع تسلسل زمني نسبي . هناك فقط افتراضات لان الواقع لا يعرف فقط عملية الانتشار ، بل يعرف أيضا الهجرات البشرية ، وديناميات التطور الخاصة بكل مجموعة ، كما أن سمات متشابهة يمكن ان تنتج عن محض التقاء (أى عمليات خلق منفصلة) ، هناك اذن ثلاثة أشكال من التحديد تختلف كلها عن الانتشار . لكن احتمال الانتشار يظل واردا اذا كان التشابه يهم مجموعة من السمات . وقد توصلت الاثنولوجيا الى اقامة نوع من التفكير المنطقي حول الشروط الضرورية للابتكار والانتشار والنقل في ميدان التقنيات ، ويمكن الاستفادة من هذه التجربة من أجل انتقاء نقدي للمواد والافتراضات في مجال الانتشار (15) . لكن يجب الاستعانة بمعلومات مكملة حول المجتمعات المعنية بالبحث وتحركاتها ، ويسهل آنذاك اختبار الافتراضات . وقد قام بعض الباحثين بمثل هذه العملية : فهم لم يقارنوا بين توزيعات ثقافية ثابتة من حيث المكان بل قارنوا بين مجتمعات تجمعها قرابة ما ، وهي معروفة بدقة في بعض فتراتها ، في شكل مقاطع مبعثرة (16) .

وقد ازداد الاعتراف بوجود وضعيات كاشفة ، خاصة الازمات التي تعزي ما كان اساسيا في المجتمع : فثورات المستعمرين هي تلك « اللحظات المتميزة ... لان القيم الانسانية للثقافة التقليدية تتجلى بوضوح حين تتم معاينتها في لحظة صراع (17) . لما وقف الفكر الملغاشي (ميرينا) في وجه المسيحية خلال القرن التاسع عشر ، كشف عن اتجاهه الاصلي السابق . فمن خلال ردود الفعل التقليدية التي أثارها أحداث القرن ، نجد العلم القديم يدافع عن نفسه ويفصح عن هويته في آن واحد (18) ففي الازمة العميقة التي خلقتها السيطرة الاستعمارية عند الفانغ والكونغو الاسفل ، تفسخ هذان المجتمعان، وقاما برد الفعل ، وتطورا حسب مواطن القوة والضعف المتوفرة لديهما فيما قبل . وبالتالي فالتنظيم الاجتماعي ، والحصيلة الثقافية ، والوضع الظرفي الذي طابق الصدمة الاستعمارية : كل هذه الجوانب تتضح أمام المؤرخ (19).

ويعتمد هذا المثال الاخير على منهجية قديمة يمكن استخدامها في هذا المجال الجديد من التاريخ ، ويغني الدراسة المقارنة للمجتمعات والبيئات والوضعيات الاجتماعية . التاريخية ، ذلك ان الاهتمام بحالات مختلفة يساعد على التعمق في فهم المؤسسات وتقدير دور العوامل التاريخية وطرح

من ضمن خصائص تاريخ الشعوب « التي لا تاريخ لها » أنـه علـم ميداني . المصادر الشفوية ، والمادة الاتنوغرافية ، وكل ما هو مسجل في الذاكرة والسلوك : كل هذه الظواهر لا يمكن تمييزها وقياسها وتقييمها ونقدها الا داخل المجتمع المدروس . وفي الواقع ، حتى الاتصال الكثيف لا يؤدي دائما الى الفعالية . وفي اغلب الاحيان ، تتوفر امكانية استقصاء الروايات الشفوية لدى المثقفين التقليديين من « الاهالي » أكثر من غيرهـم لانهـم يمتلكون اللغة ويتنقلون بسهولة داخل بيئتهم ، ويلمون بطريقة تجريبية وصميمية مباشرة بالوقائع السوسيولوجية التي يعيشـون في خضمهـا .. فالمشكل غير مطروح اذا كان المؤرخ وليد المجتمع الذي يدرسه ، مع ان « تثاقفه » الشخصي يعطيه احيانا بعض « التباعد » . وما اغنى أعمـال العلماء الذين أنجزوا بحثا بطيئا « يجعل الاشكاليات والظواهر تتجلي بطريقة تكاد تكون تلقائية » ، مما جعلهم يتعرفون بالتدريج على البيئة الطبيعيـة وشبكات الانشطة ، والرواسب العميقة لتاريخ غير مسمى ، والمستويات الثقافية والمؤسسية التي لا تزال حية والتي تتقاطع عبرها الازمنة الطقوسية والدائرية و « التاريخية » ، وكذلك الروايات الواضحة والاحداث والتفاصيل المعبرة حيث يتشكل واقع جماعي يغطي عمقه عدة أجيال (21) .

ويتسم هذا التاريخ بتراجعيته (Regressivité) ، وهو يتطلب المواجهة بين حقبه الحديثة ضمن مبدأ تقدمه العام ، وليس في كل مساعيه الخاصة . وأمام ماض نجهل احداثه وايقاعاته ، أو نعرفها بطريقة تقريبية ، نضطر لتنظيم المعطيات اما بالاعتماد على مفاهيم دخيلة ـ مستوحاة من النظريات الصلبة لمختلف المدارس الانتروبولوجية ، واما من « نظريـة الاهالـي » الموجودة لدى المخبرين ، واما من تاريخ مجتمعات معروفة بصفة أدق ، واحيانا بعمل تجريبي نستخدم فيه المعطيات المؤقتة التـي تسمـح بهـا المصادر . ويتعرض الباحث أيضا لخطر الخلط بين الازمنة ، فيحكم مسبقا بالقدم على ما ليس « بحديث » . فاذا أردنا تلافي كل هذه المزالـق تحتـم علينا أن نتابع حياة المجموعات والمؤسسات حتى أقدم فترة ممكنة ، آنذاك نستطيع مراقبة آليات وفرص استمرارها وتجددها . وقد تعـرضت تلـك المجتمعات للسيطرة الغربية ، في فترات مختلفة ، وبصفة تامة أو جزئية ، وأصيبت بالتفسخ والانحلال ، واندمجت ضمن الايقاعات الموحدة للتاريخ العالمي ، واضطرت الى معاناة « التثاقف » ، لكنها انطبعت أيضا بالفعالية فنجدها تستعيد المبادرة ، وتعيد هيكلتها ... بدرجات متفاوتة ، وحسب

مناهج وظروف مختلفة ، ان المقارنة الحذوبة بين المراحل المعاصرة والاستعمارية وما قبل الاستعمارية لتسمح بالتمييز بين العديد من الجوانب المتداخلة : رواسب الجمود ، والسمات التي عادت الى الظهور بعد السبات الاستعماري ، ومواطن المحافظة المتصلبة ، والتاثيرات الخارجية المفروضة، وعمليات اعادة التاويل ، واخيرا الابتكارات ، كما أن المقارنة ذاتها تساعد على استيعاب الاتجاهات التي بدات في التبلور قبل أن يحولها الغرب عن اتجاهها ، والوزن الحقيقي للحقبة الاستعمارية ، ومواطن الاستمرار والانقطاع، والمضمون السوسيو ـ تاريخي الذي تشير اليه مصطلحات مثل « التقليد »، و « الحداثة » . وبامكان تاريخ الحاضر أن يشكل ذلك « التاريخ المباشر » الذي يختار أزمات ساخنة تلتقي فيها انماط تاريخية مختلفة من حيث طبيعتها وعمقها ، فيجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الشفوية والمكتوبة ، ثم يعيد فحص تلك المواضيع بمشاركة المعنيين (22) .

وتتم كتابة تاريخ الحاضر بالتحليل العميق لتناقضات حالة من حالات « تصفية الاستعمار » (23) . وقد سبق لنوع من « الميكرو ـ سوسيولوجيا » ان عوضت استجواب المخبرين بمراقبة الاشخاص الفاعلين قصد التحقق من كنه « مآس اجتماعية » (24) ... فالذكريات الشخصية والسير ، والانتاجات المكتوبة ، والتحاليل السوسيولوجية : كلها مصادر تهم التاريخ القريب قبل كل شيء ، وتتضمن للابحاث المنسجمة عمقا زمنيا يعود أحيانا الى ما قبل المرحلة الاستعمارية ؛ وتتوفر الحقبتان الاستعمارية والحالية على أشكالهما التعبيرية الخاصة ، ولو أنها في سياق الحقب السابقة (25) . وقد شهدت فترة ما قبل الاستعمار تضخما في عدد الملاحظين الاوربيين ، فالقرن التاسع عشر غني بالمصادر المكتوبة والشفوية (26) . ان الفعالية ، في المجال التاريخي الذي نحن بصدده ،لتكمن في الحل الذي عرف أخيرا كيف يقدم مجموعة عرقية كوحدة غير مستقرة ضمن الحركة التي تتجدد في اطارها باستمرار ، وعلى امتداد حقبة طويلة ، تشمل الفترة الاستعمارية وما قبلها (27) .

لقد ورث تاريخ «الشعوب التي لا تاريخ لها» مصادره ومناهجه واشكاليته عن علوم مثل الاثنولوجيا والانتروبولوجيا وأحيانا السوسيولوجيا . لا غرابة في ذلك لان التاريخ اهمل هنا المجال فتكلفت علوم أخرى بالتعريف به وحاولت جمع مواده واستثمارها . ولن يكون هذا التوارث بدون مقابل . فهل سنكتشف في هذا المجال ، بدل مجالات اخرى ، أنه لا وجود ، في الواقع ، الا لعلم اجتماعي واحد يهدف في آن واحد الى ادراك بنية المجتمعات ، وحركاتها ؟ تلك مسالة اخرى !

تعريب : عبد الاحد السبتي

هـــوامـــش :

* صدرت هذه الدراسة في الجزء الاول من ثلاثية تحمل عنوان « صناعة التاريخ » وهي تضم 31 مقالة تتعلق بالتطورات الحديثة للبحث التاريخي

Henri MONIOT, « L'histoire des peuples sans histoire », in « Faire de l'histoire, Nouveaux problèmes », sous la direction de Jacques LE GOFF et Pierre NORA », Paris, Gallimard, 1974, pp. 106-123.

(1) G. Balandier, « Sens et puissance », Paris, 1971 ; P. Mercier, « Histoire de l'anthropologie », Paris, 1966.

2) لقد تم تحديد مجموعة « الشعوب التي لا تاريخ لها » وفق المقاييس السلبية التي عرضنا لها ، فالامر يتعلق اذن بمجموعة غير منسجمة . ان مصطلح « الشعوب التي لا تاريخ لها » يعود الى الاحتقار الاستعماري ، والى جملة من الاحكام مثل غياب الكتابة والسلطة السياسية المركزية ، والغياب المزعوم للتغيير والوعي التاريخي . ففي هذا البحث تفنيد لمعظم تلك الادعاءات ، وسوف يتبين لنا ان المجتمعات المعنية ترتكز على صيغ سوسيولوجية وثقافية جد متنوعة .

وستكون افريقيا السوداء مرجعنا الاساسي ، اذ لها من التنوع ما يمنحها صفة التمثيلية . لكن اذا كانت امريكا وآسيا قد عانت من ظروف خارجية مشابهة ، فان هناك تفاوتات زمنية واختلافات في السياق التاريخي ، مما يستدعي مزيدا من التدقيق لم يسمح به ضيق المجال .

3) 1953 ، 1957 ، 1961 : انعقاد ثلاث ندوات بجامعة لندن ،
School of Oriental and African Studies
Journal of African History — 1960 : انشاء دورية مختصة بلندن
International African Institute — 1961 : انعقاد مناظرة بداكار ، نظمها
وقد نشرت اعمالها ، انظر :
J. Vansina, R. Mauny et L. Y. Thomas, éd. :
« The Historian in Tropical Africa », Londres, 1964

(4) M. Izard, « Traditions historiques des villages du Yatenga », Recherches voltaïques, t. I, Paris, C. N. R. S. - 1965

(5) J. Vansina, « De la tradition orale », Tervuren, 1961
وهو المرجع الاساسي

(6) J. Vansina المصدر المذكور
وحول وظائف الروايات الشفوية ، انظر :

A. Richards, « Social mechanisms for the transfer of political rights in some African tribes », Journal of the Royal anthropological Institute, XC, 1960 n° 2, pp. 175-190; I. Wilks, « Tribal history and myth », Universitas (Achimota), II, 1956, n°s 3 et 4, pp. 84-86 et 116-118; L. Bohannan, « A genealogical charter », Africa XXII, n° 4, octobre 1952, pp. 301-315 ; Cl. Meillassoux et alii, « Légende de la dispersion des Kusa (épopée soninke) », Dakar, 1967.

وحول القيمة التاريخية ، انظر :

I.M. Lewis, « Historical aspects of généalogies in Northern Somali structure », Journal of African History, III, 1962, n° 1, pp. 35-48 ; Cl. Meillassoux, « Histoire et Institutions du Kafo de Bamako d'après la tradition des Niaré », Cahiers d'études africaines », IV, 1963, n° 2, pp. 186-227.

(7) J. Vansina, op. cit; A. Délivré, « Interprétation d'une tradition orale », Paris, 1967, thèse ronéo (Les Tantaran'ny Andriana..., à Madagascar) ; G. Balandier, « La vie quotidienne au royaume de Kongo... », Paris, 1965 (le premier chapitre) ; J. Vansina, « L'évolution du royaume rwanda des origines à 1900 », Bruxelles, 1962 ; Cl Vidal, « Anthropologie et histoire, le cas du Ruanda », Cahiers internationaux de sociologie, XL III, 1967,

pp. 143-157, et, de la même, « Enquête sur le Rwanda traditionnel : consciences historique et traditions orales », Cahiers d'Etudes africaines, XI, 1971, n° 44, pp. 526-537.

(8) G. I. Jones, « Time and oral tradition with special reference to Eastern Nigeria », Journal of African History, VI, 1965, n° 2, pp. 153-160.

(9) M. D'hertefelt et A. Coupez, « La Royauté sacrée de l'ancien Rwanda », Tervuren, 1964 ; Cl. Meillassoux et alii, op. cit; Ph. D. Curtin, « Field techniques for collecting and processing oral data », Journal of African History, IX, 1968, n° 3, pp. 367-385.

(10) حول اهمية المستندات الهولندية بالنسبة لافريقيا الغربية ، انظر :

G. Irwin, « European sources for tropical african history », Bostpn University Papers, vol. I, 1965.

(11) Ph. D. Curtin, « The Image of Africa, British ideas and action, 1780-1850 », Madison, 1964. Et pour un faisceau de sources islamiques, A. Miquel, «La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XIe siècle», Paris et La Haye, 1967.

(12) M^me^ R. Rousset, « Colonialisme et contradictions (Etude sur les causes socio-historiques de l'insurrection de 1878 en Nouvelle-Calédonie)», Paris et et La Haye, 1970.

(13) G. Balandier, op. cit.

(14) الا انها تتصل بما قبل التاريخ ، وهو مجال يعرف وضع العديد من الشعوب على الهامش .

(15) توجد اهم الملاحظات في :

A. Le roi-Gourhan, « Evolution et techniques », I. « L'homme et la matière, II. « Milieu et technique », Paris, 1943 et 1945 (notamment les chapitres I et IX), Cf. aussi « Le Geste et la parole », I. « Technique et langage », II. « La mémoire et les rythmes », Paris, 1964 et 1965 (notamment la IIIe partie); du même, « Archéoolgie du Pacifique Nord », Paris, 1946.

(16) J. Vansina, « The use of process models in African history », In J. Vansina et alii (éd.), « The Historian in tropical African », Londres, 1964, pp. 375-386.

(17) M^me^ R. Rousset, op. cit., p. 17.

(18) A. Délivré, op. cit.

(19) G. Balandier, « Sociologie actuelle de l'Afrique noire », Paris, 1955

(20) مثال من الاتقان في هذا النوع من الدراسات المقارنة ، والغاية هنا التعريف بعوامل ومسلسلات ضعف التعمير في الغابون والكونغو ، على مدى اكبر عمق تاريخي ممكن :

G. Saulter, « De l'Atlantique au fleuve Congo, Une géographie du sous-peuplement », 1 vd., Paris, 1966.

(21) Cf. J. Berque, « Les Mezluuda, Style historique d'une tribu marocaine », Revue historique », octobre-décembre 1955, pp. 222-244.

(22) B. Verhaegen, « Rébellions au Congo », 2 vol., Bruxelles, 1966 et 1969

(23) G. Althabe, « Oppression et libération dans l'imaginaire «Les communautés villageoises de la côte orientale de Madagascar), Paris, 1969.

(24) V.W. Turner, « Schism and continuity in an African *society », Manchester, 1957.

(25) G. Balandier, « Les mythes politiques de colonisation et de décolonisation en Afrique », Cahiers internationaux de sociologie, XXXIII, 1962, pp. 85-96 ; M. d'Hertefelt, « Mythes et idéologies dans le Rwanda ancien et contemporain », in J. Vansina et alii (édit.), « The Historian in tropical Africa », Londres, 1964, pp. 219-235.

(26) هناك تآليف ضخم ومتقن : Y. Person, « Samori, une révolution Dyula », 2 vol. parus, Dakar, 1968.

(27) P. Mercier, « Tradition, changement, histoire (Les Somba du Dehomey septentrional), Paris, 1968.